قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية

الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة جمادى الآخرة سنة ١٤٤١هـ

(الموافق ٢٦ يناير سنة ٢٠٢٠م)

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ١١ فبراير سنة ٢٠٢٠ م) .

اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية الصين الشعبية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، رغبة منهما فى مواصلة تطوير ودعم علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين ، قد اتفقتا على ما يلي :

(المادة الأولى)

فى إطار التعاون بين الحكومتين ، وافقت حكومة جمهورية الصين الشعبية على تقديم منحة لا ترد بمبلغ إجمالى قدره ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ يوان صينى رنمينبى (ثلاثمائة مليون يوان صينى رنمينبى فقط) إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، تستخدم هذه المنحة فى تنفيذ مشروعات يتفق عليها الجانبان لاحقًا ، يتم تحديد التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية من خلال توقيع الخطابات المتبادلة بين الجانبين لاحقًا .

(المادة الثانية)

يقوم كل من البنك المركزى المصرى وبنك التنمية الصينى بفتح حساب فى سجلاته بعملة اليوان الصينى باسم الطرف الآخر بدون فوائد وبدون مصاريف وذلك لتسجيل المدفوعات فى نطاق هذه المنحة ، ويطلق على هذا الحساب "حساب المنحة رقم ١/٢٠١٩" . خلال فترة استخدام المنحة ، سيتم اتخاذ الإجراءات المحاسبية وفقًا للإجراءات ذات الصلة المعمول بها فى بنك التنمية الصينى ، وسيتم عرض تقارير دورية للحكومتين بالوضع المالى للحسابين .

(المادة الثالثة)

يكون الجانب المصرى مسئولاً عن توفير الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم العامة المتعلقة بكل المعدات ، الآلات ، الأجهزة ، ووسائل نقل الأشخاص والبضائع الواردة للمشروعات التى سيتم تمويلها من خلال هذه المنحة ، وكذا إعفاء المعدات والأجهزة والسيارات - سيارة واحدة لكل خبير - التى يتم احضارها من قبل فريق المشروع الصينى لاستخدامه الشخصى من الضرائب والرسوم المشار إليها خلال فترة تنفيذ المشروع فقط ، على أن تعامل هذه الأصناف بعد انتهاء المشروع وفقًا للقوانين المصرية ذات الصلة . وتحدد التفاصيل الفنية للمشروع فى العقود التنفيذية التى يوقعها الجانبان لاحقًا .

(المادة الرابعة)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ آخر إخطار كتابى متبادل بين الجانبين يفيد بإتمام الإجراءات الدستورية اللازمة فى كلا البلدين ، وتظل سارية المفعول إلى أن تقوم الحكومتان بإتمام كافة الالتزامات الناتجة عنها .

وقعت هذه الاتفاقية فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٣م من نسختين أصليتين باللغات العربية ، الصينية والإنجليزية ، يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها ، ولكل من النصوص الثلاث ذات الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

باسم ونيابة عن	باسم ونيابة عن
حكومة	حكومة
جمهورية مصر العربية	جمهورية الصين الشعبية
(إمضاء)	**(إمضاء)**
د. سحر نصر	**لياو ليتشيانغ**
وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى	سفير جمهورية الصين الشعبية
	لدى جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٦ لسنة ٢٠٢٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٩) الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٦ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٣ ؛

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١١ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيـدة)

تُنشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٣ ؛

ويُعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ٢٠٢٠/٥/٨

صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥

وزير الخارجية

سامح شكرى